المشكلة الغذائية في الجزائر
بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي

د/ علي بوخالفه
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة باتنة 1

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى المشكلة الغذائية في الجزائر الناجمة عن التبعية شبه المطلقة للخارج في توفير الكثير من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها نظرا للعجز المسجل على المستوى المحلي، حيث تم التطرق إلى تطور الواردات من مختلف المنتجات الغذائية، خاصة الأساسية، منها وكذا تطور الصادرات، ومن ثم معالجة الاختلالات التي تؤكد بأن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا زال يتطلب الكثير من العمل.
الكلمات الدالة: المشكلة الغذائية، التبعية الغذائية، الواردات الغذائية، الصادرات الغذائية، الأمن الغذائي.

Abstract:
The aim of this paper is to deal with the problem of food in Algeria steemed from its dependence on foreign markets in providing many food products to feed its people, due to deficiency on domestic level. The evolution of food imports and exports were analysed and showed great disorders which proove that food security in Algeria still needs more to be done.
Keywords: food problem, food dependence, food import, food export, food security.

مقدمة:

تعاني الجزائر من مشكلة غذائية تتجلى معالمها في التبعية شبه المطلقة للخارج لتلبية احتياجات سكانها من المنتجات الغذائية المختلفة، حيث تخصص جزءا هاما من مواردها المالية بالعملة الصعبة لاستيرادها من الخارج مما جعل فاتورة الاستيراد تشهد ارتفاعات متزايدة على مر السنين، وذلك بسبب تفاقم الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك. إن العوامل التي أثرت على ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية هي بالأساس الارتفاع السكاني الذي كان في حدود 10 ملايين نسمة سنة 1962 ليرتفع إلى أكثر من 28 مليون نسمة سنة 1995 وأصبح يتجاوز 39 مليون نسمة مع بداية سنة2015[1].

وأمام قصور الإنتاج المحلي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان من المنتجات الغذائية، لجأت الدولة إلى تشجيع الاستيراد والانفتاح على الأسواق العالمية، وقد رافق هذا الانفتاح سياسة دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث كانت الدولة تخصص مبالغ مالية معتبرة لكي تعزل السوق الداخلي عن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق العالمية[2]، من خلال الاستعانة بإيرادات الصادرات النفطية لتغطية تكاليف الزيادة في الواردات الغذائية، وهو ما أدى إلى تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية وتكريس التبعية.

وبناء على ما سبق فان إشكالية الدراسة تتمحور حول الإجابة على سؤال جوهري هو: هل يمكن التخفيف من حدة التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

1- تطور واردات المواد الغذائية في الجزائر

في ظل عجز الآلة الإنتاجية وعدم فعاليتها، تلجأ الجزائر سنويا إلى استيراد معظم المنتجات الغذائية بصفة مستمرة، وبكميات متزايدة والتي عرفت تطورا وتغيرات هيكلية على مر السنين، فبالإضافة إلى النمو المتزايد للكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل موادا غذائية كانت الجزائر إلى وقت قريب تشتهر بإنتاجها بوفرة. إن هذه الزيادة في الواردات تبين أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر لا يزال بعيدا عن تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان نظرا لتزايد النمو السكاني من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

إن معظم المنتجات الغذائية المستوردة حاليا تعتبر من المواد الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع على غرار الحبوب والحليب والبقوليات وغيرها. وتؤكد المعطيات

أن هناك منتجات غذائية شكلت وحدها 78% من فاتورة الواردات الغذائية سنة 2013[3]. هذه المنتجات هي الحبوب، السكر، البقوليات، الحليب، البن والشاي.

جدول رقم (1): تطور الواردات الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
11.005	9,580	9,022	9,850	6,058	5,863	7,813	4,954	3,800	3,587

Source: Direction Générale des Douanes,"statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2006, 2008, 2010, 2012, 2014.

تبين لنا معطيات الجدول أن قيمة الواردات الغذائية عرفت ارتفاعات متواصلة، حيث ارتفعت من حوالي 3,6 مليار دولار سنة 2005 إلى ما يقارب 8 مليار دولار سنة 2008 ثم شهدت انخفاضا بقيمة تقارب 2 مليار دولار سنة 2009 وعاودت الارتفاع بعدها لتصل سنة 2011 إلى 9,85 مليار دولار ثم 11 مليار دولار سنة 2014. إن الارتفاع الكبير الذي عرفته فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2008 مقارنة بالسنة التي سبقتها سببه الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك السنة والذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج مختلف المنتجات الزراعية وما نتج عنه من مضاعفة الاستيراد. أما الانخفاض الذي حدث في واردات سنة 2009 فيعود إلى الظروف الجوية الملائمة التي ساعدت على الرفع من كمية الإنتاج بالإضافة إلى الشروع في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي الريفي، غير أن ارتفاع الفاتورة لتصل سنة 2014 إلى 11 مليار دولار لهو أمر مقلق ويدل على فشل سياسة الدولة الرامية إلى التقليل من التبعية الغذائية للخارج، والضمان التدريجي للأمن الغذائي للبلاد رغم الأموال الضخمة التي تصرف لتطوير القطاع الفلاحي. وتحتل قائمة المنتجات الغذائية المستوردة المرتبة الثالثة في هيكلة الواردات المحققة سنة 2014 بنسبة تعادل 19% من القيمة الإجمالية للواردات، وسنحاول فيما يلي استعراض تطور محتوى واردات المجموعة الغذائية.

1-1/ تطور واردات الحبوب:

تعد الجزائر من الدول الرائدة في مجال استيراد الحبوب، فقد استوردت خلال عشرية السبعينات من القرن الماضي ما يقارب 17 مليون قنطار سنويا وارتفعت هذه الكمية إلى أكثر من 44 مليون قنطار خلال عقد الثمانينات وتجاوزت 55 مليون

قنطار أثناء التسعينات[4]، وعرفت بعدها انخفاضا محسوسا في السنوات الموالية. فبعد أن كانت الكمية المستوردة من الحبوب سنة 1999 تعادل 78 مليون قنطار، انخفضت إلى 66 مليون قنطار سنة 2001[5]. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى النتائج المرضية التي حققتها الزراعة منذ الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وخلال الفترة 2005-2009 بلغ متوسط الكمية المستوردة 79 مليون قنطار وتجاوز 80 مليون قنطار سنة 2012[6]. وضمن مجموعة الحبوب، نجد القمح حيث ارتفعت كمية الواردات منه من 14,75 مليون قنطار خلال عشرية السبعينات إلى 41,6 مليون قنطار أثناء التسعينات، وخلال الفترة 2005-2009 سجل متوسط الواردات من القمح أكثر من 54 مليون قنطار، وعرفت سنة 2013 تسجيل ما يقارب 63 مليون قنطار وارتفع ذلك إلى 74 مليون قنطار سنة 2014[7]. وتؤكد معطيات المجلس الدولي للحبوب أن الجزائر تقتني سنويا ما بين 6 إلى 9 ملايين طن من الحبوب، وكل هذا يدل على تبعية غذائية حادة تجعل الجزائر من الدول الأكثر اعتمادا على الخارج بخصوص هذه المادة الأساسية.

إن قصور الإنتاج المحلي فيما يتعلق بالحبوب يرجع إلى اعتماده الكبير على الأمطار التي تتذبذب في تساقطها كما يعود كذلك إلى عامل التزايد السكاني وتزايد الطلب على الحبوب التي تشكل الغذاء الأساسي للجزائريين، فمنذ التسعينات ازداد تركز الجزائريين على استهلاك الحبوب ومشتقاتها، خاصة ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والبقوليات والخضر والفواكه، وتدني القدرة الشرائية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة من خلال برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، أضف إلى ذلك الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد آنذاك.

2-1/ تطور واردات البقول الجافة:

إن الواردات من البقول الجافة تنطبق عليها نفس الملاحظة، حيث عرفت الكميات المستوردة منها ارتفاعات متزايدة، فمن حوالي 36 ألف طن خلال عشرية السبعينات ارتفعت إلى 100 ألف طن أثناء الثمانينات وزادت في الارتفاع حيث بلغت 136 ألف طن خلال عشرية التسعينات[8]. حيث انتقلت من 162 ألف طن سنة 1992 إلى 360 ألف طن سنة 1997، وبعد ذلك أخذت في التراجع تدريجيا لتسجل 266 ألف طن سنة 2001 ثم 161 ألف طن سنة 2002 و140 ألف طن عام 2004[9].

إن هذا التراجع في الواردات يمكن ربطه بتحسن مستويات الإنتاج التي سجلت زيادات معتبرة خلال تلك الفترة خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وتنتج الجزائر حاليا في المعدل ما بين 800 ألف قنطار و900 ألف قنطار من البقول الجافة، وهو ما يستجيب لحاجيات البلاد في حدود 30% أو 35%[10] مع تقديرات بإمكانية تغطية أكثر من 50% من الحاجيات في أجل 2019 في حالة تحقيق الهدف المسطر بتوسيع المساحات المسقية[11]. وحسب معطيات الديوان الوطني للحبوب فإن الجزائر تستورد في المتوسط ما بين 450 ألف إلى 500 ألف قنطار من العدس، وما بين 500 ألف و600 ألف قنطار من الأرز، وما بين 700 ألف و800 ألف قنطار من الحمص، وحوالي 500 ألف قنطار من الفاصوليا[12].

وكانت قيمة واردات البقول تقدر بحوالي 161 مليون دولار سنة 2002، ثم انخفضت سنة 2003 إلى 138 مليون دولار[13]، وارتفعت سنة 2009 إلى 261 مليون دولار بعد أن كانت قد سجلت سنة 2007 ما قيمته 257 مليون دولار[14]، ويدل ذلك على أن واردات البقول الجافة قد شهدت ارتفاعات مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة مقارنة بالفترة التي سبقتها وإن كانت هذه الارتفاعات تتسم بنوع من الثبات.

3-1/ تطور واردات الحليب ومشتقاته:

تصنف الجزائر لدى الهيئات الدولية ضمن البلدان الخمس الأولى الأكثر استيرادا للحليب، حيث تستورد كميات معتبرة سنويا لتغطية الحاجات المتزايدة للسكان، ففي سنة 2006 استوردت حوالي مليار لتر من الحليب مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 3 مليارات لتر من الحليب تبعا لتقديرات تلك السنة[15].

ورغم أن الإنتاج عرف بعض النمو ليضمن حاليا قرابة 60% من حاجيات السوق، فإن 40% الباقية تبقى مضمونة بواسطة الاستيراد، وتنتج الجزائر حاليا أكثر من 3,5 مليار لتر من الحليب، فيما تقدر حاجيات السوق بأكثر من 6 مليارات لتر سنويا[16]. ويتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على المسحوق منه حيث استوردت خلال الفترة 2005-2009 بالمتوسط ما يقارب 247 ألف طن، وبلغت الكمية المستوردة خلال سنة 2012 حوالي 293 ألف طن[17]، وانخفضت إلى 261 ألف طن سنة 2013 وارتفعت من جديد سنة 2014 إلى 372 ألف طن[18].

وقد عرفت الواردات الجزائرية من الحليب ما قيمته 519 مليون دولار عام 2003، وارتفعت لتصل إلى 808 مليون دولار عام 2004، وتراجعت خلال السنة التي تلتها إلى 735 مليون دولار، وارتفعت سنة 2011 إلى أكثر من 1,5 مليار دولار، وتجاوزت 2 مليار دولار عام 2014. ورغم هذه المبالغ الهامة من العملة الصعبة التي تصرف لاقتناء الحليب من الخارج، إلا أنها تبقى عاجزة عن فك لغز كيس الحليب الذي لا يزال الجزائريون في عدة مناطق يتسابقون في طوابير طويلة للظفر به، ففي الوقت الذي تعول الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الحليب خلال السنوات المقبلة، فإن ذلك قد يبدو بعيد المنال، حيث اتضح أن ضعف قدرات جمع الحليب ونقص الأعلاف لتغذية البقر وارتفاع كلفة إنتاج الحليب لا تسمح حاليا بتسجيل تطور معتبر لإنتاج هذه المادة. كما أن الاستهلاك المفرط للجزائريين من مادة الحليب[19]، إضافة إلى بعض الممارسات المشبوهة كتحويل مسحوق الحليب المدعم عن وجهته وتهريب كميات كبيرة منه عبر الحدود إلى دول الجوار، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع فاتورة الاستيراد.

4-1/ تطور الواردات الغذائية الأخرى:

تتمثل في واردات اللحوم والسكر والشاي والبن وغيرها، ورغم أنها تعتبر من المواد التي تستهلك على نطاق واسع، إلا أنها تكتسي أهمية أقل مقارنة بالمنتجات السابق ذكرها؛ سواء من حيث القيمة أو الكمية التي يتم استيرادها ويرتبط بعضها ارتباطا وثيقا مع الأسواق العالمية، خاصة السكر والبن والشاي حيث عرفت ارتفاعا حادا في أسعارها مما جعلها تسجل ارتفاعا في قيمة الواردات.

فالسكر مثلا سجلت وارداته سنة 2007 ما قيمته 428 مليون دولار، وعرفت بعدها ارتفاعات متتالية إلى غاية 2011 أين سجلت 1,16 مليار دولار، وابتداء من سنة 2012 بدأت تسجل تراجعات متتالية حيث انخفضت إلى 910 مليون دولار سنة 2014[20]، ويعود السبب وراء هذا التراجع إلى انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية.

وبالنسبة لواردات البن والشاي، فبعد أن كانت تتسم بنوع من الثبات خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، عرفت ارتفاعات خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، حيث سجل متوسط استيراد الشاي خلال الفترة 2005-2009 ما يعادل 11 ألف طن بقيمة 12 مليون دولار، وسجلت زيادة طفيفة في 2012 حيث بلغت 12 ألف طن ولكن مع زيادة كبيرة في القيمة وصلت إلى 135 مليون دولار.

أما واردات البن فبلغت خلال نفس الفترة 118 ألف طن بقيمة 207 مليون دولار و123 ألف طن بقيمة 257 مليون دولار[21] على الترتيب.

وما يلاحظ هو الارتفاع الكبير في قيمة الواردات مقارنة بالارتفاع المسجل في الكمية المستوردة والذي يعود سببه إلى ارتفاع أسعار هاتين المادتين في الأسواق الدولية خلال تلك الفترة، ففي سنة 2013 بلغت الواردات من البن 127 ألف طن بقيمة 315 مليون دولار، وارتفعت سنة 2014 إلى 128 ألف طن مع انخفاض في القيمة إلى 306 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض الأسعار، وما يلاحظ من خلال ذلك هو أن النسبة الكبيرة من الواردات تعود إلى البن مقارنة بالشاي، نظرا لكثرة الطلب عليها واستهلاكها من قبل غالبية الجزائريين على عكس الشاي الذي يستهلك بدرجة أقل.

وبشأن اللحوم، فقد أصبحت الجزائر تستورد كميات معتبرة منها لدرء النقص المسجل في السوق والحد من ارتفاع أسعارها، بمعدل يقارب 10 ملايين دولار شهريا، وتستورد الجزائر اللحوم الطازجة والمجمدة حيث تجاوزت فاتورة الاستيراد سنة 2003 مثلا 130 مليون دولار وبكميات تقارب 65 ألف طن، وتتركز الواردات الجزائرية من اللحوم أساسا على اللحوم المجمدة حيث بلغت الواردات منها سنة 2003 ما يقارب 41 ألف طن، بقيمة 88 مليون دولار مقابل 18 ألف طن بقيمة 35 مليون دولار في السنة التي قبلها. وبلغ متوسط واردات اللحوم الطازجة والمجمدة خلال الفترة 2005- 2009 أكثر من 67 ألف طن بقيمة 174 مليون دولار[22]، وبلغ ما تم استيراده من لحوم الأبقار المجمدة سنة 2013 ما يقارب 47 ألف طن بقيمة 148 مليون دولار من قيمة الفاتورة الإجمالية لواردات اللحوم البالغة 253 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا حيث وصلت إلى 35 ألف طن بقيمة 109 مليون دولار رغم ارتفاع الفاتورة الإجمالية إلى 307 مليون دولار[23]. ويرجع هذا الانخفاض ربما إلى نفور الجزائريين من استهلاك اللحوم المجمدة وعدم الإقبال عليها لدواع ومعتقدات دينية، خاصة وأن هذه اللحوم يتم استيرادها من دول لا تدين بالإسلام. ومن جهة أخرى فإن تواضع فاتورة استيراد اللحوم مقارنة بتلك المتعلقة بالحبوب والحليب والبقوليات قد ترجع إلى أن غالبية الجزائريين لا يقتنون اللحوم بسبب غلاء أسعارها بالنظر إلى تدني القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان، فالأكيد أن قلة استهلاك اللحوم في الجزائر لا يعود إلى قلة المعروض منها، وإنما إلى كون

أسعارها ليست في متناول غالبية السكان، فهناك من يستهلك اللحم فقط في أعياد الأضحى وبعض المناسبات والولائم.

ويبين الجدول التالي مدى تطور الواردات الغذائية في الجزائر من المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع خلال الخمس سنوات الأخيرة.

جدول رقم (2): تطور الواردات الغذائية من المنتجات الرئيسية للجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب ومشتقاتها	1986,67	4052,10	3295,03	3310,84	3679,51
السكر	678,67	1163,04	1010,92	944,67	910,57
الحليب ومشتقاته	993,96	1544,11	1268,66	1261,81	2045,16
البقول الجافة	299,41	394,85	359,08	457,98	370,12
البن والشاي	244,69	356,35	392,08	374,74	378,35
اللحوم	168,77	164,61	256,85	253,70	307,27

Source: Direction Générale des Douanes, "Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

يتضح لنا من بيانات الجدول السابق مدى التصاعد الذي شهدته فاتورة الاستيراد بالنسبة لمعظم المنتجات الرئيسية، فالحبوب زادت واردتها إلى 4 ملايير دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 103% مقارنة بسنة 2010، وإذ سجلت انخفاضا سنة 2012 إثر تحسن المحصول في تلك السنة بسبب تحسن الظروف المناخية فإنها عاودت الارتفاع خلال 2013 و2014 على التوالي.

وبالنسبة للحليب ومشتقاته فقد شهدت كذلك ارتفاعا في الواردات حيث سجلت الفاتورة سنة 2011 أزيد من 1,5 مليار دولار بزيادة تجاوزت 55% مقارنة بالسنة التي قبلها. وقفزت سنة 2014 لتسجل رقما قياسيا بقيمة 2 مليار دولار بزيادة قدرها 62,47% مقارنة بسنة 2013.

وقد عرفت واردات السكر بعض الاستثناءات حيث سجلت انخفاضات متتالية بداية من سنة 2012، فقد انخفضت إلى 1 مليار دولار ثم إلى حوالي 945 مليون دولار و910 مليون دولار بالنسبة للسنوات الثلاث على الترتيب.

أما البن والشاي فقد عرفت الواردات منهما ارتفاعات متتالية محدودة إلى غاية 2012، وإن سجلت بعض الانخفاض سنة 2013 إلا أنها عاودت الارتفاع في

السنة التي تلتها لتسجل 378 مليون دولار. وعرفت واردات البقول الجافة نوعا من التذبذب متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة بقيمة تقارب 458 مليون دولار سنة 2013 وانخفضت من جديد سنة 2014 لتسجل 370 مليون دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التحسن النسبي الذي بدأ يعرفه إنتاج هذه المجموعة من المنتجات خلال السنوات الأخيرة.

ونفس الملاحظة تنطبق على واردات اللحوم حيث عرفت بدورها بعض التذبذبات، من حوالي 169 مليون دولار المسجلة خلال سنة 2010 انخفضت قليلا إلى ما يقارب 165 مليون دولار سنة 2011، وارتفعت سنة 2012 لتسجل حوالي 257 مليون دولار أي بزيادة قدرها 56% وازدادت ارتفاعا لتصل سنة 2014 إلى 307 مليون دولار.

2- تطور الصادرات الغذائية في الجزائر:

بدأت الصادرات الغذائية في الجزائر، التي كانت تمثل ثلاثة أرباع العائدات الإجمالية مع بداية الستينات من القرن الماضي[24]، في الانخفاض على مر السنين، وخاصة بعد تخلي الحكومة الفرنسية عن اتفاقيات الخمور بعد سنوات قليلة من الاستقلال، ولم يشهد مجال تصدير المواد الغذائية تطورا يستحق الذكر بسبب التهميش الذي عانى منه القطاع الفلاحي لفترة طويلة، وخاصة مع دخول محطة تصدير النفط والغاز، وظل قطاع المحروقات يستحوذ على النسبة العليا في مجال التصدير بنسبة 88% من إجمالي الصادرات سنة 1972، و95% خلال الفترة 1990-2000، وفي سنة 2008 كانت نسبة الصادرات من المحروقات تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات[25] وهي على حالها إلى اليوم.

وبالمقابل لم تتعدَّ الصادرات خارج المحروقات 3% في كل الأحوال، وكانت صادرات المواد الغذائية من هذه النسبة معدومة حيث بالكاد وصلت 1% في أحسن أحوالها، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الغذائية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (3): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
323	402	315	355	315	113	119	88	73	67

Source: Direction Générale des Douanes,"statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2006, 2008, 2010, 2012, 2014.

يبين لنا الجدول وضعية الصادرات الغذائية في الجزائر، فرغم أنها تشهد بعض التطور من سنة إلى أخرى إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لمساهمتها في إجمالي الصادرات. فقد عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الخمس الأخيرة، مقارنة بالتي سبقتها، حيث ارتفعت من 67 مليون دولار سنة 2005 إلى 315 مليون دولار سنة 2010، وسجلت سنة 2013 أقصى قيمة لها ببلوغها 402 مليون دولار. إن هذا التطور يعود إلى الحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع التصدير وتنويعه، ورغم ذلك فإن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الصادرات لا تزال ضعيفة حيث قدرت خلال السنوات العشر 2005-2014 بحوالي 0,5%[26].

واستنادا إلى معطيات من البنك الدولي، فإن نسبة مساهمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر كانت 0,5% سنة 1990، وانخفضت سنة 2000 لتصل إلى 0,2%[27]. وفي سنة 2010 سجلت 0,5% وهي النسبة نفسها التي شهدتها سنة 2014.

إن أهم المنتجات الموجهة للتصدير هي التمور والخمور، فالجزائر تشتهر بإنتاج أجود أنواع التمور المعروفة عالميا باسم دقلة نور، فكان متوسط ما تم تصديره من التمور في عشرية السبعينات حوالي 138 ألف قنطار، وانخفض خلال الثمانينات إلى 38 ألف قنطار بانخفاض بأكثر من 72%، وسجلت ارتفاعا خلال عشرية التسعينات حيث بلغت 156 ألف قنطار أي بزيادة قدرها 184% مقارنة بالفترة السابقة[28].

وسجلت خلال الفترة 2005-2009 ما قيمته 10,5 ألف طن وارتفعت الكمية المصدرة سنة 2010 لتصل 16 ألف طن ثم 28 ألف طن سنة 2011[29]. إن هذه الزيادات تفسر بالدعم الكبير التي تقدمه الدولة لمنتجي التمور والإجراءات التحفيزية على مختلف المستويات لتسهيل عمليات تصدير المنتجات الفلاحية عموما.

أما بالنسبة للخمور فهي حالة خاصة من الصادرات، حيث عرفت بعض التذبذبات في عملية تصديرها فكان ما صدر منها خلال عشرية السبعينات يقارب 6 ملايين قنطار، وانخفض خلال عقد الثمانينات إلى حوالي مليون قنطار وكانت الكمية المصدرة أثناء التسعينات 963 ألف قنطار، وخلال سنة 2009 بلغت أكثر من 4 ملايين قنطار وارتفعت سنة 2010 إلى 6 ملايين قنطار وعرفت تراجعا إلى ما يقارب 4,5 مليون قنطار سنة 2011[30].

3- الاختلال بين الصادرات والواردات:

إذا تأملنا البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الغذائية في الجزائر يتضح لنا مدى عمق التبعية الغذائية في الجزائر، لأن الواردات الغذائية تمثل نسبة كبيرة، وتشغل وزنا معتبرا في تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان، وأن نسبة تغطية الصادرات من المنتجات الغذائية ضعيفة جدا.

ويوضح لنا الجدول التالي مدى الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية خلال الخمس السنوات الماضية

جدول رقم (4): الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية 2010-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الغذائية	315	355	315	402	323
النسبة من إجمالي الصادرات	%0,55	%0,48	%0,44	%0,62	%0,51
الواردات الغذائية	6058	9850	9022	9580	11005
النسبة من إجمالي الواردات	%14,97	%20,85	%17,91	%17,40	%18,86
حجم الفجوة الغذائية	5743-	9495-	8707-	9178-	10682-
معدل تغطية الصادرات للواردات	%05,19	%03,60	%03,49	%04,19	%02,93
معدل الفجوة الغذائية	%94,80	%96,39	%96,50	%95,80	%97,12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جداول سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول مدى العجز المسجل في الميزان التجاري الغذائي، نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي للواردات الغذائية، حيث سجلت ارتفاعات متتالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، فقد عرفت سنة 2013 نموا بنسبة 6,18% مقارنة بسنة 2012 وازدادت نموا في سنة 2014 بنسبة 14,87% مقارنة بالسنة التي قبلها، وبالمقابل لم تعرف الصادرات الغذائية نموا بالقدر الذي عرفته الواردات، كما أن تغطية الواردات الغذائية بالصادرات منها تمثل نسبة ضئيلة جدا وتشهد انخفاضا حيث بلغت في أحسن أحوالها 05,19% في سنة 2010، وكان أدنى معدل عرفته خلال تلك الفترة 2,90% وذلك في سنة 2014، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في واردات ذات السنة مقابل انخفاض الصادرات، حيث ارتفعت الواردات إلى 11 مليار

دولار سنة 2014، بينما عرفت الصادرات انخفاضا من 402 مليون دولار عام 2013 إلى 323 مليون دولار في السنة الموالية، إن هذا التطور يعني أن الواردات الغذائية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من صادرات المحروقات.

إن ما يتعين ذكره فيما يتعلق بالصادرات والواردات الغذائية، هو وجود ثلاثة منتجات معروفة بكونها الأكثر استيرادا وهي الحبوب والحليب والبقول الجافة والتي تمثل وحدها أكثر من 60% من إجمالي الواردات الغذائية، واثنان منها أكثر تصديرا هما التمور والخمور اللذان يمثلان 95% من إجمالي الصادرات الغذائية[31].

وفي الإجمال، إذا كان تطور الصادرات والواردات الغذائية يحصل بصفة متوازية، فإن ذلك بالتأكيد لن يؤثر على موارد العملة الصعبة الموجهة للتنمية، وذلك لأن تزايد الواردات من المنتجات الغذائية سيتم تغطيته بواسطة مداخيل الصادرات الغذائية الإضافية، إلا أن هذا ليس هو واقع الحال في الجزائر حيث إن مداخيل الصادرات الغذائية ضئيلة جدا وتشهد انخفاضا بينما تزداد الواردات ارتفاعا كما أن معدل تغطية الواردات الغذائية من الصادرات الغذائية ضعيفة جدا وتشهد تدهورا بينما حجم الفجوة الغذائية يزداد اتساعا.

الخاتمة:

من خلال استعراضنا لتطور الواردات والصادرات الغذائية والاختلالات الناجمة عنها يتضح لنا عمق المشكلة التي تعاني منها الجزائر في مجال الغذاء. إن هذه الاختلالات في الصادرات والواردات الغذائية لهو أمر لا يبعث على الارتياح، ويبين بوضوح حدة التبعية الغذائية التي تعيشها الجزائر. وإذا كان باستطاعة الجزائر القيام باقتطاع أموال الصادرات من المحروقات بقيم متزايدة لتمويل الواردات الغذائية، فإن أي انخفاض في أسعار المحروقات قد يقلب الوضع رأسا على عقب، وقد حدث ذلك فعلا في الثمانينات من القرن الماضي، حيث أدى سقوط أسعار النفط إلى قيام الدولة بالتقليص من وارداتها في مختلف المجالات، بل تعدى ذلك إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لدفع قيمة الواردات الغذائية غير القابلة للتقليص. ذلك لأنه إذا صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الأجنبية لتسديد الواردات، ومع تواصل اتساع هوة الفجوة الغذائية على نفس المنوال الذي تسير عليه حاليا، فإنه يمكن تصور المشكلة الغذائية التي قد تحدث وما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي للبلاد. وعليه فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود لتدارك الأمر بالتركيز أكثر على القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حساسا

وإعطائه الدور الريادي الذي يستحقه، سواء تعلق الأمر باستصلاح المزيد من الأراضي وعصرنته وتطويره بالشكل الذي يمكنه من رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

وإذا كانت الدولة قد صرفت أموالا ضخمة على هذا القطاع، إلا أنه اتضح أن نسبة كبيرة من هذه الأموال تذهب لغير مستحقيها، فالأمر يقتضي تطهير القطاع من الطفيليين والانتهازيين والمضاربين الذين أساؤوا له وإعداد إستراتيجية واضحة بالاعتماد على أصحاب المهنة الحقيقيين للنهوض بقطاع الفلاحة الذي هو مصدر الغذاء.

الهوامش:

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات.http://www.ons.dz/-demographie-html

[2]- عبد الحميد الإبراهيمي "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مذكرات دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 181.

[3]- Algérie Focus, "Quels sont les produits alimentaires les plus importes". http://www.Algérie-focus.com/blog/2013

[4]- بن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005، ص 112.

[5]- زعيبط نور الدين، "الإشكالية الغذائية للدول النامية، حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 31، 2009، جامعة قسنطينة، ص 243.

[6]- المنظمة لعربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، 2013، مجلد 33، ص 118.

[7]- Direction Générale des Douanes, période: 2014.

[8]- بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 114.

[9]- زعيبط نور الدين، مرجع سابق، ص 244.

[10] - El watan, Economie, du 13-19 Janvier 2014, Dossier V.

[11]- من المقرر توسيع المساحات المسقية لزراعة الحبوب والبقول الجافة من 1,1 مليون هكتار حاليا إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

[12]- الديوان الوطني للحبوب.

[13]- زعيبط نور الدين، مرجع سابق، ص 244.

[14]- Direction générale des Douanes, op-cit, Rapport périodes: 2008, 2009.

[15]- نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، جويلية 2013، ص 21.

[16]- تصريح المدير العام للديوان الوطني للحليب لقناة دزاير نيوز التلفزيونية يوم 2015/06/15.

[17]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 175.
[18]- Direction générale des Douanes, op-cit, Rapport période: 2014.
[19]- حسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن استهلاك الفرد الجزائري من الحليب قد تجاوز المستوى المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية.
[20]- Direction Générale des Douanes, op-cit, Rapport périodes: 2011, 2013, 2014.
[21]- Direction Générale des Douanes, op-cit, Rapport période: 2012.
[22] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد رقم 33، مرجع سابق، ص 175.
[23]- Direction Générale des Douanes, op-cit, Rapport période: 2014.
[24]- Zine.M. Barka, "Annual Report on International Finance and Development in Africa, Algeria, CeSPI, 2009, p.4.
[25]- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 181.
[26]- Direction Générale des Douanes, Rapport Période 2013.
[27]-http://www.tradingeconomics.com/Algeria/food-export-percent-of-merchandise-expo
[28]- بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 122.
[29]- Direction Générale des Douanes, Rapport Période 2011.
[30] - Direction Générale des Douanes, , Rapport Période 2011.
[31]- نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 26.